

الوقف والبحث العلمي كاستثمار

إعداد

الدكتور/ محسن بن علي فارس الحازمي

F

الوقف والبحث العلمي كاستثمار

تاريخ الوقف الإسلامي وتطوره:
عرف العرب قديماً الوقف في صور عديدة كوقف أماكن العبادة،
وما يوقف أو يحبس، وتكون منافعه أو ريعه وقفاً عليها.
وفي صدر الإسلام، شمل الوقف أوجهاً أخرى اجتماعية وثقافية
واقصادية وتوسعت شعبه فشملت الوقف على التعليم، وعلى العلماء
وظلاب العلم، وعلى الفقراء والمساكين. وعلى مر الزمن، شمل
الوقف أيضاً المستشفيات والمصحات ودور الرعاية الاجتماعية.
وللوقف دور هام في النهوض بالخدمات الاجتماعية المختلفة في
تاريخ الحضارة الإسلامية حيث قامت على أساسه رعاية شؤون
العلماء وطلاب العلم مما وفر لهم مناخاً مستقراً وكفل لهم كل سد
حاجاتهم ليتفرغوا للإنتاج والبحث العلمي وتمخض عن ذلك التراث
الزاهر من معارف الحضارة الإسلامية في مختلف نواحي الحياة.
وأول وقف في الإسلام هو مسجد قباء فالمسجد النبوي الشريف.
وقد توالى الأوقاف وتكاثرت وكثرت حتى استلزم ذلك إيجاد تنظيم
إداري. وأول من فكر في ذلك هو القاضي ثوبة بن نمير قاضي
الخليفة هشام بن عبد الملك على مصر فأوجد لها تنظيمًا وأنشأ لها
ديواناً مستقلاً.

وفي عهد المماليك قسمت الأوقاف إلى ثلاثة أقسام: سمي أحدها
بالأحباس، والقسم الثاني سمي بأوقاف حكومية تحتوي على أراضي
داخل المدن وجعلت مواردها خاصة بمكة المكرمة والمدينة المنورة،
والنوع الثالث من الأوقاف هي الأوقاف الأهلية.
وأحسب أن هذا المؤتمر، قد أثرى هذا الجانب من خلال
الجلسات ذات الصلة.

أوجه الاستفادة من الوقف الخيري - لمحة تاريخية :
يحدد الوقف الخيري، عامة، بكونه ما يقف الواقف على وجه من
وجوه البر والإحسان ودعم مكرمة التكافل الاجتماعي التي نادى بها
الإسلام.
وكون الوقف، أو الجزء من الوقف، محددًا أو مشروطًا،

والبعض غير محدد بوجه من أوجه الخير، فإن أوجه الإفادة منه في مصلحة إنسانية عامة وتوظيفه في المجالات الخيرية مسلك إنساني وعمل فيه خير كبير بإذن الله.

وقد خضع الوقف وإدارته إلى اجتهادات متكررة ومنتالية وعلى مر العصور أصبح البناء التنظيمي في العصر الحالي يتكون من شبكة من المؤسسات التي تتضافر جهودها لتيسير أداء الوقف وأعماله وذلك لتنامي أهميته في المجتمع الإسلامي.

فبالنسبة للرعاية الصحية والعلاج ومكافحة الأمراض العضوية، فقد أسس لها مصحات ورصدت لها أوقاف كثيرة تجعلها تقوم بواجبها أحسن قيام مع تيسير الأطر التي تعنتي بعلاج المصابين أو التخفيف عنهم مما يلاقونه من آلام ومتاعب الحياة.

وبالنسبة للأمراض النفسية والعقلية والعصبية، فقد أنشئت لها "بيمارستانات" تعالج كل الأمراض المستعصية وتحارب كل العقد التي يمكن أن تكمن في نفسية الإنسان وتسيطر على إرادته وهذه المستشفيات والبيمارستانات عرفت مختلف الأقطار الإسلامية ومنها المغرب العربي، حيث أنشئت فيه مستشفيات وبيمارستانات وخصصت لها أوقاف. ومن الأوقاف ما نتج عنه قدر كبير من التآزر والتكافل الاجتماعيين حيث قام بعض الواقفين بالإيقاف على المعتهين والمقعدين والذمي والمكفوفين وتعتبر أوقاف أبي العباس السبتي في مراكش، مثالا على ذلك.

الوقف والنمو الاجتماعي والثقافي والحضاري:

كان الوقف ولا يزال، المصدر الرئيسي لبناء المساجد في مختلف البقاع الإسلامي، كما لعب الوقف أدواراً أساسية في مختلف أوجه الحياة وفي تنميتها ومن ذلك على سبيل المثال تطوير الأنشطة الاقتصادية والرعاية الصحية والاجتماعية، كما أفادت المجتمعات من الوقف في تأمين وسائل العيش داخل المدن، وحفر الآبار وبناء الملاجئ والمرابط والزوايا من أجل تمكين المسلمين المجاهدين لصد غارات أعداء الإسلام، وبناء صحة المسلم وتنشئته كإنسان قادر بدنيا وعقليا على أن يعيش بحرية وبكرامة.

الوقف والتعليم والتنمية المعرفية:
والوقف، سواء أكان وقفاً خيرياً أهلياً أم وقفاً ذرياً، مصدر رئيس
لنشر التعليم والتربية وإثراء المعرفة بدءاً بالكتاتيب، حيث كان تعلم
القراءة والكتابة وقراءة القرآن في المساجد. وقد وظف الوقف في دعم
العلم وطلابه وتمكين طالب العلم من إكمال دراسات متخصصة،
والهجرة والسفر إلى مختلف أصقاع الدنيا من أجل الحصول على
تعليم فني أو تقني وصولاً إلى إعداد المسلم القادر العالم.
وأصبحت الأموال الموقوفة سبباً في تحقيق إنجازات رئيسة في
الفروع المتصلة بعلم الكيمياء والأدوية. وكانت كليات الطب
والمستشفيات التعليمية هي المختبرات العلمية لتطور ولتطوير العلوم
التجريبية وعلم الطب والصيدلة.

العوق وأبعاده:

بكل المقاييس، يعتبر العوق كارثة فردية وعائلية وذلك لما يحمله
مفهوم الإعاقة من تعقيدات صحية واجتماعية ونفسية وما تسببه
الإعاقة من تأثيرات اجتماعية واقتصادية كونها تحد من مزاوله الفرد
أوجه الحياة المعتادة وتتعكس سلبياً على حياة الأسرة، ومع اختلاف
أسبابها تختلف أنواع الإعاقات ومدى تأثيرها وتنبأين، ومع ذلك فإن
الغالبية ينظر إلى الإعاقات بمنظار صحي - كمرض مزمن -
وقد يكون مقعداً، وتأتي صدمة أو "عقدة" الإعاقة من القصور في
كمال التأهيل فمن النادر أن يكون بالإمكان إعادة الشخص المعاق
إلى قدراته السابقة قبل حدوث الإعاقة.

ومن هنا تأتي الدلالة على أهمية البحث العلمي كاستثمار لتحسين
طرق وسبل الوقاية من الإعاقة من جهة واستجلاء مجالات الإفادة من
مختلف أوجه التقنيات الحديثة والنقدم العلمي في المجالات الصحية
والاجتماعية والنفسية والاقتصادية لتحسين طرق التأهيل والإفادة من

معطيات البحث العلمي وتخفيف الإعاقات. وليس من شك أن الأخذ بأسباب الوقاية أسهل الطرق لتجنب الإعاقات بمختلف أنواعها وتأثيراتها ومضاعفاتها، كما أن مخرجات البحث العلمي في مجالات التقييم والتشخيص ووضع الخطط المناسبة للتأهيل من جهة وإعداد القوى البشرية وإثراء معارفها وتطوير قدراتها للتعامل مع الإعاقة والمعاقين وتأصيل الخدمات بمختلف أنواعها على أسس علمية ومعلومات دقيقة وإحصائيات موثقة، تعتبر أساس الكفاءة العملية في مجال خدمات المجتمع.

البحث العلمي والوقاية من العوق وتأهيل المعوقين:
ومع أن البحث العلمي بطبيعته مكلف اقتصادياً، كما أن الفائدة العملية من مخرجاته في مجال التقانة التأهيلية مكلفة على وجه الخصوص، إلا أنه لا بد من البحث العلمي، منهاجاً وطريقة، ولا عوض عن تطوير المعرفة واكتساب الخبرات العملية وتقييمها. والخيار الأمثل لمجابهة مشاكل الإعاقة المتعددة الجوانب يتمثل في توفير المعلومات إلى جانب الخبرات والتقانة والتسهيلات واتباع الطرق الملائمة لخدمات الرعاية والتأهيل. حيث تقيم أوضاع المعوقين الصحية والاجتماعية والنفسية والاقتصادية، وتحسين أحوالهم والإفادة من قدراتهم بقدر الإمكان في المجتمع، يتطلب سلوك طرائق البحث العلمي وتسخير وسائله وأدواته في المجالات الصحية والتعليمية والتدريبية والتأهيلية بمختلف أنواعها. ونحن في هذا العصر، عصر العلوم والتقنية والنمو المضطرد للمعارف والتقنية، لا بد لنا أن نواكب هذه المسيرة وأن نحث الخطى للسير معها طلباً لتحقيق ما يمكن تحقيقه لخدمة المعوقين وتنمية مشاركتهم كأعضاء نافعين في المجتمع.

البحث العلمي - كاستثمار اجتماعي واقتصادي:
ترتكز العناصر الرئيسية لمكونات مشاريع البحوث على الجدوى العلمية، والنتائج المرجوة من وراء تنفيذها وهي في هذا تتماثل مع ما يسمى بدراسات الجدوى الاقتصادية من الناحية النظرية، وينظر إلى مفهوم "الجدوى" من خلال التطبيق ثم التقييم والتقويم في ضوء ذلك.

ولا خلاف على أن البحث العلمي أصبح الركيزة الأساسية لأي عمل، في أي وجه من وجوه الحياة، ذلك أن البحث العلمي ووسائله وطرائقه الاختيارية والتحليلية هي أسس الحكم على صلاحية أي مشروع أو أي عمل يزعم القيام به، كما أن البحث العلمي ومدلولاته أساس التخطيط، وقاعدة البيان، ومحور العمل، وأساس الحكم الموضوعي ولذلك فإن البحث العلمي استثمار اقتصادي، كما هو استثمار اجتماعي وعلمي وحضاري. وإثراء المعرفة، في حد ذاته، جدير بدعم البحث العلمي كما أن مخرجات البحث العلمي النظرية والعملية والتقويمية ذوات أهمية ملحوظة في بناء المجتمع وتطوير قدراته وتوظيف طاقاته وتوجيه جهوده الوجهة الصحيحة المثمرة.

وإذا عدنا إلى "بيت القصيد" في هذا العرض "وضربنا" أمثله للبحث العلمي كاستثمار مجزئ، في مجال الأعمال الخيرة بصفة عامة ومجالات الإعاقة بصفة خاصة، فلن نعدم إيراد أرقام ودلالات تؤيد ذلك ولن نجد صعوبة في الاستدلال على تأييد المقولة في المجال الصحي (درهم وقاية خير من قنطار علاج)، فسلوك طرائق البحث العلمي واتباع مناهجه - التشخيصية والتقويمية - أصبح مطلباً ملحاً في ضوء الارتفاع المطرد لتكاليف الرعاية الصحية والاجتماعية للمعوقين وبالتالي مواكبة التقنية الحديثة وكذا تعدد وتنوع متطلبات رعاية المعوقين نفسياً واجتماعياً وتربوياً إلى جانب الإعداد الفني التأهيلي، حيث إن البحث العلمي أحد الطرق لاحتواء هذه التكاليف المادية الباهظة واستطلاع الجوانب ذات الصلة وصولاً إلى تحديد الوسائل الناجعة والأكثر فعالية عوضاً عن الطرق الاجتهادية.

الصيغة التكاملية: الوقاية والرعاية - البحث العلمي:

في مختلف المجتمعات - بغض النظر عن مدى تقدمها العلمي أو ثرائها المادي - ينظر إلى البحث العلمي، وبصورة متنامية، على أنه جانب متكامل مع جهود الوقاية ومكمل لها، كما هو كذلك للأعمال التشخيصية وجوانب الرعاية الصحية والاجتماعية - وليس بمعزل عنها - حيث يتم التشخيص الدقيق للموضوع قيد الاهتمام والخطة العلاجية الملائمة على أساس التقويم العلمي الموثق والتحليل

الموضوعي، وفي ضوء ذلك يتم تقويم الجوانب العلمية واستخلاص نتائجها ومدلولاتها. لذلك فإن البحث العلمي جزء لا يتجزأ من أي مؤسسة تشخيصية أو علاجية، كما أنه جزء لا يتجزأ من نشاط أي مؤسسة تعنى بمجال التخطيط والتقييم، ومع أن هذا الإطار وهذا المفهوم ليس سائداً في الدول النامية بعد - وقد يكون هو النتيجة المباشرة للتخلف المسيطر على هذه المجتمعات عن اللحاق بركب الحضارة والإنجازات الإنسانية المثمرة - وهذه النظرة العامة للبحث العلمي هي جزء لا يتجزأ من أنشطة أخرى، بل هي ركيزة أساسية لها نفس النظرة التي يمكن تطبيقها على مختلف المجالات، وما مجال الإعاقة إلا أحدها (جدول 2)، وربما يمثل أكثر الحقول احتياجاً إلى دعم البحث العلمي والإفادة من مخرجاته نظراً لتعدد وتداخل وتشابك أسباب ومسببات الأمراض والإعاقة وعوارضها ومضاعفاتها العضوية والنفسية والاجتماعية والحاجة إلى الاستفادة من البحث العلمي في مجالات التخطيط والتطوير وتطويع مخرجات البحث للوقاية والرعاية الصحية والاجتماعية (جدول 3 - 4).

البحوث العلمية كاستثمار عالمي:

تلعب الدراسات والبحوث العلمية دوراً رئيسياً في تقييم الحالة الصحية وفعالية الخدمات الصحية في مجالات الوقاية والعلاج، على مختلف المستويات المحلية، والإقليمية والعالمية. والبحوث العلمية تعتبر مصدراً لاستقاء المعلومات ومطابقتها ومقارنتها والإفادة من مدلولاتها في مختلف المجموعات، وبين المجموعات تطبق التقنية والتعاون والتكامل في الاستفادة من مخرجاتها وتبادل الخبرات والتجارب ومناقشة وتطوير خطوات الوقاية من الأمراض وطرق ووسائل الرعاية والتأهيل. ومع الاختلاف في نسب الأمراض وأنواعها وتأثيراتها الصحية والاجتماعية في مختلف أنحاء العالم (جدول 5)، فإن المنظمات الدولية كمنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي ومنظمة التأهيل الدولي والمنظمة الدولية للتربية والثقافة والعلوم وكذا المنظمات الإقليمية، تدعم البحوث التطبيقية وذات العلاقة بالمشكلات الصحية والاجتماعية والتنمية وتستقي المعلومات

وتضع الخطط في ضوء ذلك. ففي "القرية العالمية" أصبحت المعارف والعلوم نبراساً عالمياً، والبحوث العلمية مطلباً ملحاً - محلياً وإقليمياً وعالمياً - والإفادة من معطياتها وتطبيقاتها في مجالات الرعاية والتنمية حق مشاع واستثمار منتج يجني من ثماره الجميع.

الوقف ورعاية المعوقين:

أحسن الباري "كل شيء خلقه"، قال تعالى: ﴿وَمَا يَدْرَأُكَ اللَّهُ مِنْ غِيظِهِ إِذَا لَمْ يَحْضَرْ وَأَيُّ عَذَابِهِ أَلِيمٌ﴾ [التين: 4] ولكن، ولحكمة يعلمها، خلق المعوقين أو قدر إصابتهم بإعاقة أو إعاقات بعد ذلك. ولذا فإن من واجب المجتمع الإنساني المسلم أن يكون كل فرد معوق موضع عناية ورعاية حفاظاً على كرامته، مهما كانت ظروفه فيما يبتلئ به من عوائق.

وحيث إن الوقف يستند على مبادئ الشريعة الإسلامية والتوجيه السديد في هدي القرآن والسيرة النبوية المطهرة. فمن هذا المنطلق، وتحقيقاً لمبدأ التكافل الاجتماعي قامت العديد من الدول الإسلامية بتخصيص البعض من عائدات أوقافها واستثماراتها لهذا الهدف.

كما قامت المؤسسات الخيرية ببناء الدور وتوفير مطاعم تقدم الطعام للمحتاجين ومؤسسات لرعاية اللقطاء واليتامى والمقعدين ومكفوفي البصر والعجزة يعيشون فيها موفوري الكرامة.

كما خصصت بعض المؤسسات جزءاً من أوقافها للصرف على مجالات البحث العلمي - والذي يعد كاستثمار طويل الأجل - يهدف إلى التعرف على مسببات الإعاقة والعمل على تلافي حدوثها قدر الإمكان.

الوقف وحقوق المعوقين :

لم تكن الإعاقة في الحياة العملية حاجزاً، يقف أمام إنجازات المعوقين في مختلف مجالات العلم، واشتهر كثير من علمائنا المبرزين بلقب ما ابتلاههم الله به من عاهة وغلب ذلك على أسمائهم التي لا تعرف إلا بالرجوع إلى كتب التراجم، لقد قرر الإسلام الحقوق الإنسانية العامة في تكريم الإنسان لذاته وليس جماله أو كمال جسمه

وقدراته.

وأرشد الإسلام إلى المصادر المالية لسد حاجات الفقراء والمحتاجين وجعل القيام بها من فروض الكفاية وما نصت عليه الشريعة من الفئات ذات الاستحقاق جاء على سبيل المثال لا الحصر، ودخل المعوقون معهم بناء على القاعدة الفقهية المعروفة (العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب) بل إن الفقراء منهم يدخلون في مصرف الزكاة الواجبة وجرى المجتمع الإسلامي على ذلك في تاريخنا الحافل بالمؤسسات الخيرية، وبهذا أحرز الإسلام قصب السبق في رعاية المعوقين.

وفي العصر الحالي تتجه معظم المجتمعات إلى إسناد أدوار متنامية للمؤسسات غير الهادفة إلى تحقيق الربح والوقف أحد المؤسسات الهامة في هذا القطاع التطوعي، ومنها:

- الإفادة من معطيات الصيغة الوقفية فيما فيه الصالح العام.
- تنشيط وتنمية فعالية ودور الوقف في تحقيق التكافل الاجتماعي وأن ينطلق العمل الوقفي المعاصر من خلال تخطيط إستراتيجي تنموي، قائم على أسس علمية مدروسة.
- إيجاد آلية للتنسيق وتبادل المعلومات وإقامة الندوات والمؤتمرات والدراسة والبحث عن أنجع السبل لإدارة واستثمار الوقف.
- دعم برامج وأنشطة ومشروعات ومؤسسات متخصصة في رعاية بعض فئات المجتمع (الأسرة والمرأة والشباب والطفولة وذوو الاحتياجات الخاصة ومنهم المعوقون).
- العمل على أن يكون الوقف صيغة مثلى للإنفاق في أوجه الخير وتحري المصارف الشرعية في ذلك، كما هو كذلك إطار للتنمية وزيادة الموارد وصولاً لتحقيق المقاصد الخيرية للواقفين (المنفعة الدنيوية والأجر الأخروي).
- إخضاع أعمال الوقف للرقابة والضبط الشرعي والمالي والإداري وإتاحة المجال للواقفين للاطلاع على تقارير وسير أعمال الوقف بصورة دورية.
- استطلاع وتشجيع آفاق جديدة لتلبية المستجدات من أوجه

الخير وتنمية البعد الاجتماعي الإنساني واعتماد الدراسة
والبحث والتخطيط العلمي أساس العمل.

المراجع

- (1) القرآن الكريم.
- (2) الأحاديث النبوية الشريفة.
- (3) شريعة الإسلام.. للدكتور القرضاوي.
- (4) الوقف.. للشيخ مصطفى الزرقا.
- (5) الشرح الكبير.. للدريديري علي خليل - مطبعة دار الفكر.
- (6) أحكام الفرائض.. للشيخ مصطفى الزرقا - مطبعة الجامعة السورية.
- (7) المجتمع المتكامل في الإسلام.. د. عبد العزيز خياط.
- (8) محاضرات في الوقف.. الشيخ محمد أبو زهرة.
- (9) إدارة وتنمية ممتلكات الأوقاف.. البنك الإسلامي للتنمية.
- (10) رؤية استراتيجية للنهوض بالدور التنموي للوقف - الأمانة العامة للأوقاف بدولة الكويت.
- (11) منجزات وزارة الحج والأوقاف بالمملكة العربية السعودية.

جدول (1)

تعريف الوقف	رأي الأئمة
حبس العين. التصدق بمنفعتها.	الإمام أبو حنيفة
ما أعطيت منفعته مرة ووجد، وللواقف الحق في البيع إن اشترط لنفسه أو للموقوف عليه.	المالكية
حبس العين، منفعة العين. في ملك الموقوف عليهم.	مذهب الشافعية / الحنابلة

جدول (2)

مربط الفرس - تساؤلات أساسية

- هل يمكن الاستفادة من البحث العلمي ونتائجه بطريقة مباشرة، لخدمة أهداف التنمية والتطوير في مجالات الوقاية والرعاية الصحية والاجتماعية؟
يمثل البحث العلمي طريقه: "لتمحيص" الدراسات والنظريات المطروحة ودراسة مضمونها ومعطياتها سلباً أو إيجاباً، كما يمهد الطريق لتطبيق أحدث المعارف ومستجدات التقنية التأهيلية وتطويعها لخدمة الإنسان وتسهيل سبل عيشه.
- هل يمثل البحث العلمي - في حد ذاته - طريقة مجدية للوقاية من المعوقات والتغلب على آثارها، إن وجدت؟
تقوم مرتكزات البحث العلمي على الجدوى العلمية/الاقتصادية/ العملية من إجراء الدراسات وتحليلها واستقراء نتائجها وتحديد أنجع السبل وأكثر الطرق قابلية للتطبيق والتنفيذ للحد من المعوقات بمختلف أنواعها.

جدول (3)
مرتكزات البحث العلمي ومدلولاته في مجال العوق

- الفهم الأفضل، والموضوعي، للأسباب المعوقة والمسببات لها والمضاعفات العضوية والحسية (على النفس والعقل والجسد).
- استجلاء الطرق الناجعة لمكافحة الإعاقة وكذا التغلب عليها، إن وجدت.
- تأصيل المعرفة وتعميق جذورها وإثراء المعلومات النظرية والتجريبية والعملية في مجال الإعاقة.
- تقييم، وتقييم الخطط والبرامج الوقائية والتأهيلية - محتوى وطريقة.

جدول (4)
أهم مجالات الإفادة المتوقعة من أبحاث الإعاقة

- الحد من الإعاقة في المجتمع والسيطرة على أسبابها بفعالية واقتدار.
- توفير المعلومات الموثقة للتخطيط الملائم لمكافحة الإعاقة وأسبابها وتحديد أنجع السبل لتنفيذها.
- تخفيف الأعباء الصحية والاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن الإعاقة عن كاهل الفرد والأسرة والمجتمع.
- تنمية قدرات المعوقين واعتمادهم على أنفسهم في ممارسة مختلف أوجه الحياة.
- تطوير مساهمة المعاقين في بناء المجتمع.
- مواكبة التقدم العلمي والتقانة التطبيقية والإفادة من مخرجاتها في مجالات الوقاية وخدمات المعوقين.

جدول (5)
نسب الوفيات في الدول النامية والدول المتقدمة (1000×) في عام 1990م

النسبة في الدول النامية	النسبة في الدول المتقدمة	سبب الوفيات
16.573	6.67	الأمراض المعدية والسارية واعتلالات الحمل والولادة وسوء التغذية
18.730	9.411	الأمراض غير المعدية
4.251	0.834	الحوادث
39.554	10.912	المجموع

